



الأمم المتحدة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والستون

الملحق رقم ٣٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والستون
الملحق رقم ٣٦

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١١

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 1020371

المحتويات

الصفحة

١	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الأولويات المواضيعية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
٢	ألف - تعزيز آليات حقوق الإنسان والوضع التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان
٩	باء - مكافحة التمييز ولا سيما التمييز العنصري، والتمييز على أساس الجنس أو الدين، والتمييز ضد الآخرين المعرضين للتهميش
١٣	جيم - السعي إلى إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومكافحة أوجه عدم المساواة والفقرة، بما في ذلك في سياق الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية
١٧	دال - حقوق الإنسان في سياق الهجرة
١٨	هاء - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة، وسيادة القانون والمجتمع الديمقراطي
٢٢	واو - حماية حقوق الإنسان في سياق التراع المسلح والعنف وانعدام الأمن
٢٥	ثالثا - استنتاج

أولا - مقدمة

١ - شهد العام الحالي حركات شعبية ضخمة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، طالب فيها الناس بحقوقهم المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأعربوا عن توقعهم إلى الحوكمة السليمة. وقد سعت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) إلى الاستفادة من الزخم الذي ولدته هذه الحركات من خلال إجراءاتها على الأرض وفي منتديات وضع السياسات بالأمم المتحدة. إنني، كمفوضة سامية، أرحب بالخطوات الواعدة التي اتخذتها بعض البلدان من أجل الاستجابة لدعوات التغيير وبدء إصلاحات طال انتظارها، ولكنني أشدد على أن التركيز يجب أن يظل منصباً على التصدي لمجموعة القضايا التي حملت الناس على التزول إلى الشارع.

٢ - لقد واصل مكثي تنفيذ الأولويات المواضيعية الست وتعزيز شراكاته مع منظمات أسرة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف. كما أبرز تعيين أمين عام مساعد على رأس مكتب نيويورك التابع للمفوضية دور حقوق الإنسان وتأثيرها في المناقشات التي تجرى في مقر الأمم المتحدة بين الحكومات وبين الإدارات وبين الوكالات.

٣ - وقمت ببعثات إلى الاتحاد الروسي، الأردن، أستراليا، إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، ألمانيا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، غينيا، المكسيك، موريتانيا، والنرويج. وزار نائب المفوضة السامية السودان والصومال وقيرغيزستان وكمبوديا وكينيا ولبنان ونيبال وهايتي، وزار الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان أفغانستان والعراق وكوت ديفوار.

٤ - وبافتتاح مكتب قطري في تونس، باتت المفوضية تقدم الدعم إلى ٥٤ موقعا من المواقع الميدانية لحقوق الإنسان، و ١٢ موقعا إقليميا و ١٣ مكتبا قطريا و ١٤ عنصرا من عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة و ١٥ مستشارا في مجال حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية (انظر A/HCR/16/20). والمناقشات جارية مع الحكومة المصرية لإنشاء مكتب إقليمي لشمال أفريقيا.

٥ - وتطرح الزيادة الحادة في المهام المطلوبة من مكثي، بما فيها تلك الناجمة عن التوسع المطرد لنظام الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، تحديات خطيرة. وأنا ممتنة لموظفي مثابرتهم وتفانيهم وأناشد الدول الأعضاء أن يقدموا إلى مكثي الموارد الكافية لتمكينه من الاضطلاع بولايته.

ثانياً - الأولويات المواضيعية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف - تعزيز آليات حقوق الإنسان والوضع التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان

١ - تعزيز آليات حقوق الإنسان

(أ) مجلس حقوق الإنسان

٦ - أيدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨١/٦٥، نتائج استعراض عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه، الذي أنجز في آذار/مارس ٢٠١١. وأنا أحث المجلس على مواصلة إظهار قدرته على الاستجابة للحالات الطارئة والمزممة في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال مواصلة تجربة طرائق العمل الابتكارية.

٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ثلاث دورات استثنائية حول الأوضاع في كوت ديفوار (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، والجمهورية العربية الليبية (شباط/فبراير ٢٠١١) والجمهورية العربية السورية (نيسان/أبريل ٢٠١١). وأنشأ لجان تحقيق دولية للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد طلب مني المجلس إفاد بعثة إلى الجمهورية العربية السورية، ولكن، وحتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم يجر إفاد البعثة بسبب عدم تعاون الحكومة.

٨ - وفي الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة، المعقودتين في الفترتين من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢٥ آذار/مارس ومن ٣٠ أيار/مايو إلى ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، اتخذ المجلس ما مجموعه ٢٩ من القرارات والمقررات (أكثر مما اتخذ عام ٢٠١٠ بعشرة قرارات ومقررات)، مما يدل على عزمه على التصدي لقضايا حقوق الإنسان بصورة شاملة. كما استحدث إجراءات خاصة (انظر الفقرة ١٦) وواصل وضع المعايير والإجراءات من خلال اعتماده إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان ووضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل.

٩ - ومع أن هذه الأعمال جديرة بالثناء، فإن لها آثاراً كبيرة ستنعكس على الموارد ما زال يتعين معالجتها من قبل الجمعية العامة.

(ب) الاستعراض الدوري الشامل

١٠ - بحلول نهاية أيار/مايو، كان الاستعراض قد شمل ١٧٥ دولة من الدول الأعضاء الـ ١٩٢، وتعكس نسبة مشاركة الدول التي بلغت ١٠٠ في المائة انخراطها القوي في آلية الاستعراض الدوري الشامل.

١١ - ويعمل مكثي على تقديم الدعم إلى الاستعراض الدوري الشامل عبر جملة أمور منها إعداد الوثائق المتصلة باستعراض كل من البلدان وتقديم الدعم للمقررين وإدارة العملية ضمن الفريق العامل والمجلس، وتسهيل مشاركة الدول. وبالاعتماد على موارد الصندوق الاستثماري للتبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، نظمت المفوضية حتى الآن ٢٥ حلقة عمل أقاليمية وإقليمية ووطنية، في المقر والميدان، لتقديم المشورة إلى الدول بشأن كيفية إعداد تقاريرها الوطنية وإلى أصحاب المصلحة بشأن كيفية إسهامهم في الاستعراض.

١٢ - وستُنجز الدورة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في آذار/مارس ٢٠١٢. وهي أُناحت للمجتمع الدولي الوقوف على حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء، وقدمت إطاراً أتاح لكل من الدول من خلاله التعهد بالتزامات علنية في ما يتعلق بالتوصيات التي تستهدف تحسين حالة حقوق الإنسان على الأرض. وينبغي للدورة الثانية أن تبني على الاستعراض الأولي عن طريق متابعة ما حققته الدول من إنجازات والتزمت به من تعهدات.

١٣ - ويواصل مكثي تقديم الدعم للدول في سعيها إلى استنباط سبل عملية المتابعة وتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل. وما برحت المفوضية تقدم، في كثير من الأحيان مع نظرائها، المساعدة لمتابعة التوصيات في نحو ٤٠ بلداً، من خلال الصندوق الاستثماري لتقديم المساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، والموارد المتاحة لمجمل أنشطة المراجعة. وعقدت المفوضية ثلاث جلسات جرى خلالها تبادل الخبرات ووضع خرائط طريق شاملة لتنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض (جلسات في أفريقيا، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وجلسة في أوروبا، مع الاتحاد الأوروبي).

١٤ - وتسعى الطرائق الخاصة بالدورة الثانية للاستعراض، التي اعتمدها المجلس في دورته السابعة عشرة، إلى تحقيق توازن بين استعراض تنفيذ التوصيات المقبولة من جهة، والنظر في التطورات في حالة حقوق الإنسان في الدول الجاري استعراضها، من جهة أخرى. ومع أن المسؤولية عن التنفيذ تقع على عاتق الدول في المقام الأول، إلا أن لأصحاب المصلحة الوطنيين دوراً يؤديونه، فالمشاركة الواسعة تضمن إدماج الاستعراض الدوري الشامل في خطة العمل الوطنية.

(ج) الإجراءات الخاصة

١٥ - يشكل تسهيل عمل الإجراءات الخاصة التي وضعها المجلس، وهي أكثر آليات حقوق الإنسان استجابة وقابلية للوصول إليها، أولوية للمفوضية. ويتواصل الحوار الذي يجريه المكلفون بالولايات مع الدول والجهات المعنية الأخرى، من خلال الزيارات القطرية والاتصالات والخدمات الاستشارية. وإنني أرحب باعتماد الجمعية العامة نتائج استعراض

عمل مجلس حقوق الإنسان وأدائه، التي تفرض بشدة أي عمل من أعمال التهريب أو الانتقام ضد من يتعاونون مع الأمم المتحدة وممثليها في مجال حقوق الإنسان.

١٦ - وباستحداث المجلس ولايتين مواضيعيتين (الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات) ولايتين قطريتين (المقرر الخاص المعني بحالات حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، والخبير المستقل المعني بكوت ديفوار)، بات عدد الولايات القائمة يبلغ الآن ٤٣ ولاية (٣٣ ولاية مواضيعية و ١٠ قطرية). وأنشأ المجلس أيضا الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى.

١٧ - وفي عام ٢٠١٠، أجرى المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ٦٧ زيارة قطرية إلى ٤٨ دولة، وقدموا ١٦١ تقريرا إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، ووجهوا أكثر من ٦٠٠ رسالة إلى نحو ١١٠ دول. وشاركوا أيضا، من خلال لجنة التنسيق الخاصة بهم، في الدورات الاستثنائية للمجلس بشأن الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية.

١٨ - ووجه أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء دعوات مفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلا أن المكلفين ما زالوا يواجهون صعوبات في الحصول على موافقة لزيارة الدول، بينها دول وجهت دعوات مفتوحة. ولا تزال نسبة الردود على الرسائل في حدود الـ ٣٥ في المائة فقط. وقد سري أن دعا المجلس مجددا، في نتائج استعراض عمله وأدائه، الدول إلى التعاون بشكل فعال مع الإجراءات الخاصة، وشجعها على القبول بالزيارات القطرية واتخاذ إجراءات فورية لمتابعة التوصيات والرسائل الصادرة عن المكلفين بولايات. وتشكل الاستقلالية والتمهيد والخبرة السمات المميزة للإجراءات الخاصة. وقد مكنت هذه المبادئ، التي جرى ترسيخها أيضا في نتائج الاستعراض، المكلفين بولايات من الاضطلاع بمهامهم بصورة محايدة ومتوازنة. وإني على ثقة بأن الجمعية ستشجع إجراء حوار مكثف على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

١٩ - ويواصل مكنتي تشجيع تحقيق مزيد من التنسيق والمواءمة في أساليب العمل واستخدام أكثر كفاءة للموارد في عمله مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، الذين يعملون عن قرب مع الهيئات المنشأة بمعاهدات، والاستعراض الدوري الشامل والهيئات الإقليمية. كما يتعاون الوجود الميداني للمفوضية مع الإجراءات الخاصة في إطار سعي مشترك إلى النهوض بحقوق الإنسان. وسيعزز تقرير الرسائل المشترك بشأن الإجراءات الخاصة أساليب العمل و يتيح زيادة الكفاءة في استخدام الموارد عن طريق خفض كبير في

الوثائق وفي تكاليف تجهيزها ذات الصلة، بالنظر إلى أن اثنين أو أكثر من المكلفين بولايات يصدران معا نحو ٦٦ في المائة من الرسائل.

(د) هيئات المعاهدات

٢٠ - عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري التي دخلت حيز النفاذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، في أيار/مايو، بمناسبة إنشاء الهيئة العاشرة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وقد ازداد عدد هيئات المعاهدات من ٥ إلى ١٠ في السنوات العشر الماضية؛ كما زاد العدد السنوي لأسابيع انعقاد الدورات من ٤٤ إلى ٧٣؛ وزاد عدد الخبراء من ٧٤ إلى ١٧٢. وبنهاية تموز/يوليه، بلغ عدد عمليات التصديق والانضمام في ما يتعلق بمعاهدات حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الموضوعية والإجرائية ١٩٠٥ عمليات.

٢١ - وبعد دعوتي إلى إجراء عملية تأمل، شجعت المفوضية وسهلت مواصلة الحوار بين مختلف الجهات المعنية، بهدف وضع أفكار ومقترحات لمواصلة تعزيز نظام هيئات المعاهدات. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، أجريت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني في سيول وبريتوريا، على التوالي. وفي أيار/مايو، اجتمع ممثلو نحو ٩٠ من الدول الأعضاء في سيون، سويسرا، بدعوة مني، وبحضور رؤساء تسع من هيئات المعاهدات، لمناقشة تعزيز النظام، بما في ذلك في ما يتعلق بالإبلاغ، والحوار البناء، والاستقلال وخبرات أعضاء هيئات المعاهدات، والتنفيذ على المستوى الوطني.

٢٢ - وعقد الرؤساء جلستهم ٢٣ في جنيف من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه، وقد سبقتها الجلسة ١٢ للجنة المشتركة. واعتمدوا توصيات بشأن الخبرة واستقلالية أعضاء هيئات المعاهدات، وتفعيل الجلسة بتخصيصها للنظر في سلطة صنع القرار، وعقد الاجتماع السنوي مرتين في السنة على المستوى الإقليمي، والاستعاضة عن الاجتماع المشترك بين اللجان بالأفرقة عاملة موضوعية مخصصة.

٢ - الوضع التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان

٢٣ - قدم مكثي الدعم لأنشطة وضع المعايير التي يقوم بها نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (مجلس حقوق الإنسان واللجنة الاستشارية التابعة له والمنتدى الاجتماعي، وهيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة). وبدعم من المفوضية، أجرت هيئات المعاهدات مناقشة عامة امتدت أياما، شملت صياغة تعليقات عامة. وفي الدورة ١٠٢، المعقودة من ١١ إلى ٢٩ تموز/يوليه، اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التعليق العام رقم ٣٤ بشأن تفسير

المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وناقشت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الصحة الجنسية والإنجابية، كما ناقشت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التسهيلات الخاصة بهم (المادة ٩ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين تعليقها العام الأول، بشأن حقوق العمال المحليين المهاجرين، وفي سياق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، تناولت موضوع "حماية الحقوق وبناء التعاون". واعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة توصيات عامة بشأن المسنات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بمن والالتزامات الأساسية للدول الأطراف بموجب المادة ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٤ - واعتمدت اللجان الخمس نحو ١٢٠ قراراً بشأن الرسائل الفردية في عام ٢٠١٠، وهي تتضمن إجراءات تنفيذية للرسائل الفردية، مما يعزز بالتالي الفقه القانوني الدولي في مجالات مختلفة. وقدمت المفوضية الدعم للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته السابعة عشرة، نص البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، وأوصت الجمعية العامة باعتماده في دورته الحالية. ومن شأن البروتوكول الاختياري إعطاء لجنة حقوق الطفل صلاحية تلقي الرسائل الفردية والنظر فيها.

٢٥ - وفي أيار/مايو، قدمت المفوضية الدعم للدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية، الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان في القرار ٢٦/١٥ من أجل النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي لتنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ومراقبتها والإشراف عليها. ونظر الفريق العامل المفتوح العضوية في مشروع نص الاتفاقية المحتملة الذي أعده الفريق العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٠، جرى العمل، بدعم من المفوضية وفي سياق الولاية المتعلقة بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، على وضع وتنقيح المبادئ التوجيهية التنفيذية المتعلقة بحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية (A/HRC/16/43/Add.5، المرفق) التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٢٧ - وقدم مكثي الدعم للممثل الخاص المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في إعداد معايير عالمية لتجنب مخاطر الآثار السلبية على حقوق الإنسان والمرتبطة بالنشاط التجاري والتصدي لها. واعتمد المجلس في دورته

السابعة عشرة المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان: تنفيذ الأمم المتحدة لإطار "الحماية والاحترام والتصحيح" الذي وضعه الممثل الخاص (A/HRC/17/31، المرفق). كما قدمت المفوضية المشورة التقنية والسياساتية بشأن عنصر حقوق الإنسان في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وقد استحدثت نتيجة لذلك وبالاشتراك مع الميثاق العالمي أداة تعليمية منقحة على الإنترنت في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، علاوة على دليل المشاريع التجارية لوضع سياسات الشركات في مجال حقوق الإنسان.

٢٨ - وفي القرار ١٩/١٥، دعا مجلس حقوق الإنسان المفوضية إلى التماس آراء وتعليقات واقتراحات بشأن التقرير المرحلي عن مشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، الذي قدمه الخبير المستقل (أصبح المقرر الخاص الآن) عن مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. وأجرت المفوضية مشاورات في حزيران/يونيه، وهي ستقدم تقريراً نهائياً إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة؛ كما سيقدم المقرر الخاص مشروعاً نهائياً للمبادئ التوجيهية المنقحة إلى المجلس في دورته الحادية والعشرين.

٢٩ - وعقد الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة دورته الأولى في حزيران/يونيه. وأنا واثقة من أن الخلاصة الجارية إعدادها من قبل الفريق العامل المعني بأفضل الممارسات المتصلة بالقضاء على القوانين التمييزية بحكم القانون والواقع، ستوفر توجيهات قيمة للدول.

٣٠ - ويقوم مكتبي بإدارة المؤشر العالمي لحقوق الإنسان (www.universalhumanrightsindex.org)، وهي أداة إلكترونية تتيح نشر التوصيات والملاحظات التي أبدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، على نطاق واسع مما يساعد في بذل الجهود التنفيذية على الصعيد الوطني. وبغية تعزيز اتباع نهج شمولي، ستجرى فهرسة التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل بحيث يتمكن المستخدمون، بحلول نهاية عام ٢٠١١، من تحليل ومقارنة توصيات آليات الأمم المتحدة الثلاث لحقوق الإنسان. وسيساعد هذا النهج المتبع الدول في تنفيذ التوصيات، وتسهيل المتابعة وتبسيط عمل من يستعينون بالاستنتاجات والتوصيات.

٣١ - كما يقدم المكتب الدعم للفريق الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية، بما في ذلك في سياق نظره في نتائج ولاية فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بإعمال الحق في التنمية.

٣٢ - وقدم الدعم للجنة الاستشارية التابعة لمجلس حقوق الإنسان في وضع المبادئ والتوجيهات المتعلقة بالقضاء على التمييز ضد الأشخاص المصابين بالجذام وأفراد أسرهم، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢١٥/٦٥ والصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٣٣ - ويسرّ مكثي مبادرة المجلس الرامية إلى وضع إعلان الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتدريب من خلال الدعم الذي قدمه إلى الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للمجلس والذي عقد جلساته من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير.

٣٤ - وبالتعاون مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، أجرت المفوضية بين ٣٠ أيلول/سبتمبر و ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، مشاوراً للخبراء بشأن إسداء المشورة المراعية للطفل، وآليات تقديم الشكاوى والإبلاغ. كما عقدت المفوضية في تموز/يوليه ٢٠١١ اجتماعاً للخبراء بشأن الإطار القانوني اللازم لحظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال والوقاية منه والتصدي له، وذلك بالاشتراك مع مكتب الممثل الخاص والاتحاد البرلماني الدولي والمجلس الاستشاري للمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة العنف ضد الأطفال.

٣٥ - وواصل المكتب لفت الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز، التي ترتكب ضد الأفراد على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية. وبموجب القرار ١٧/١٩، أعرب مجلس حقوق الإنسان عن قلقه البالغ إزاء أعمال العنف والتمييز المرتكبة في جميع مناطق العالم ضد الأشخاص بسبب ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية، وطلب مضي إجراء دراسة عما يتصل بذلك من قوانين وممارسات تمييزية وأعمال عنف. وسيناقش المجلس النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة في دورته التاسعة عشرة.

٣٦ - وعقد مكثي سلسلة من حلقات العمل للخبراء بشأن حظر التحريض على الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية وذلك بهدف مناقشة التشريع والفقه القانوني والسياسات الوطنية، وتعميق الفهم وتعزيز الامتثال لحظر التحريض على الكراهية، والعمل في الوقت نفسه على ضمان الاحترام التام لحرية التعبير. وقد عقدت حلقات عمل للمنطقة الأوروبية (فيينا، شباط/فبراير)، والمنطقة الأفريقية (نيروبي، نيسان/أبريل) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تموز/يوليه). ومن المقرر عقد حلقة عمل أخيرة لمنطقة الأمريكتين في سانتياغو في تشرين الأول/أكتوبر.

باء - مكافحة التمييز ولا سيما التمييز العنصري، والتمييز على أساس الجنس أو الدين، والتمييز ضد الآخرين المعرضين للتهديد

١ - التمييز العنصري

٣٧ - اضطلع مكنتي بدور طليعي في السنة الدولية للمتحدثين من أصل أفريقي لعام ٢٠١١، بوضع إطار على نطاق المكتب للعمل من أجل مكافحة التمييز ضد المتحدثين من أصل أفريقي. ونظمت حلقة نقاش بشأن تمتع الأشخاص المتحدثين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان خلال الدورة السادسة عشرة لمجلس حقوق الإنسان. وشارك المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في الدورة العاشرة لفريق الخبراء العامل المعني بالمتحدثين من أصل أفريقي. وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، أصدر المقرر الخاص بياناً مشتركاً مع هيئات حقوق الإنسان الأخرى بعنوان "الاعتراف والعدالة والتنمية: خارطة طريق لتحقيق المساواة الكاملة للمتحدثين من أصل أفريقي". ونظم يوم مناقشة مواضيعية بشأن التمييز العنصري ضد المتحدثين من أصل أفريقي خلال الدورة الثامنة والسبعين للجنة القضاء على التمييز العنصري، كما اجتمع أعضاء فريق الخبراء العامل، خلال زيارتهم إلى البرتغال في أيار/مايو، بمتحدثين من أصل أفريقي. وأطلقت المفوضية برنامج زمالات دراسية للمتحدثين من أصل أفريقي، بهدف تعميق فهم المشاركين لنظام حقوق الإنسان بالأمم المتحدة من أجل توطيد تعزيز وحماية حقوق المتحدثين من أصل أفريقي في بلدان ومجتمعات المستفيدين من برنامج الزمالة. وأطلقت مبادرات إعلامية، بينها استحداث موقع شبكي باللغات الرسمية الست مع إدارة شؤون الإعلام.

٣٨ - ويصادف العام الحالي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، وتشارك المفوضية في هذه المناسبة بأنشطة تهدف إلى الترويج للاحتفال بهذه الذكرى السنوية، بما في ذلك في سياق اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، والسنة الدولية للمتحدثين من أصل أفريقي. واستحدث موقع شبكي باللغات الرسمية الست بالتعاون مع مكتب رئيس الجمعية العامة وإدارة شؤون الإعلام.

٣٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، قدم الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالتنفيذ الفعلي لإعلان وبرنامج عمل ديربان توصيات بشأن الهجرة، وحماية الأطفال، والعمالة، وخطط العمل الوطنية.

٤٠ - وواصل مكثي مساعدة الدول الأعضاء في ترجمة التزاماتها بموجب الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان لمنع وإزالة التمييز العنصري في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية. وقدمت المساعدة التقنية لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز العنصري لأوروغواي وبنن وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبوركينا فاسو وكوستاريكا. واستفاد ممثلو الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، في إثيوبيا مثلاً، من حلقات العمل التدريبية الإقليمية في مجال وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية.

٢ - قضايا الشعوب الأصلية والأقليات

٤١ - في تموز/يوليه، اعتمدت هيئة الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية تقريرها النهائي بشأن الحق في المشاركة في صنع القرار. وناقشت أيضاً إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ومتابعة دراستها المواضيعية بشأن الشعوب الأصلية والحق في التعليم.

٤٢ - كما واصل مكثي دعم أعمال المنتدى المعني بقضايا الأقليات. ونُظم مع الاتحاد البرلماني الدولي مؤتمر دولي بشأن تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في الحياة السياسية، في تشياباس، المكسيك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وأجريت مشاورات مع وكالات إنفاذ القانون حول كيفية تعزيز إدماج الأقليات في عمل الشرطة، في بيروت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبانكوك في أيار/مايو ٢٠١١.

٤٣ - وشكل التعاون بين المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا التابع للمفوضية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء في مبادرات الدعوة جزءاً من العناصر الأساسية التي أفضت إلى اعتماد مشروع قانون بشأن حقوق الشعوب الأصلية في الكونغو، وهو الأول من نوعه في أفريقيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٤٤ - وانسجاماً مع التزامي بتشجيع الجهود المبذولة للتصدي للتمييز على أساس طائفي، شارك مكتب المفوضية في نيبال لجنة الداليت الوطنية والمدافعين عن حقوق الإنسان في إطلاق دعوة لمناهضة التمييز على أساس طائفي من خلال بناء القدرات والقيام بغير ذلك من الأنشطة. كما اعتمد البرلمان النيبالي في أيار/مايو ٢٠١١ قانوناً تاريخياً لمكافحة التمييز والنبذ على أساس طائفي.

٤٥ - وأصدرت المفوضية منشورين هما الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، ودينية ولغوية وحقوق الأقليات: المعايير والتوجيهات التنفيذية الدولية.

٤٦ - وفي أيار/مايو، أطلقت المفوضية شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وستمول هذه الشراكة برامج تُعني بما يلي: (أ) الوصول إلى العدالة والأرض وأرض الأجداد؛ (ب) مراجعة التشريعات وإصلاحها؛ (ج) الحوكمة الديمقراطية ومؤسسات الشعوب الأصلية؛ و (د) الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية، مما يروج لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ويسهل تنفيذه.

٣ - المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة

٤٧ - متابعة للبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن في عام ٢٠١٠ بشأن المرأة والسلام والأمن (S/PRST/2010/22)، شاركت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) في فرقة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن التابعة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وأسهمت في صياغة إطار استراتيجي لتوجيه تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي وضع المؤشرات ذات الصلة. وأسهمت أيضا، عن طريق مبادرة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي آذار/مارس، تم في جنيف إطلاق تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للأمن العام والمعني بمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يتضمن شهادات حية لضحايا العنف الجنسي في ما يتعلق باحتياجاتهم وتصوراتهم لسبل الانتصاف والتعويضات المتاحة لهم. وتم تعزيز مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الموجود في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك من أجل المساعدة في متابعة توصيات التقرير.

٤٨ - وأسهم مكتب في عملية التخطيط الاستراتيجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وشرع في العمل على وضع خطة عمل مشتركة بين الهيئة والمفوضية ستعرض على مجلس حقوق الإنسان وعلى لجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٢.

٤٩ - وصدر في ١٤ حزيران/يونيه بيان مشترك بين الوكالات حول منع التحيز الجنساني في اختيار جنس المواليد، اشتركت في إعدادة المفوضية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. وشكلت مسألة تحديد الممارسات السليمة والثغرات في مجال الوقاية من العنف ضد المرأة ومسألة العنف ضد المرأة المرتبط بالنزاع موضوعي المناقشة السنوية الرابعة لحقوق الإنسان للمرأة، التي عُقدت خلال الدورة السابعة عشرة

لمجلس حقوق الإنسان. وبناء على طلب المجلس، قدّمتُ تقريراً على سبيل المتابعة لتزويد الدول بمزيد من التوجيه في ما يتعلق بالممارسات الفعالة القائمة على حقوق الإنسان في مجال منع الوفيات والأمراض النفسانية التي يمكن الوقاية منها وإعمال حقوق الإنسان (A/HRC/18/27، يصدر قريباً).

٤ - التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

٥٠ - مع نهاية تموز/يوليه، أصبحت ١٠٣ من الدول أطرافاً في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أي بعد أقل من خمس سنوات من اعتماد الجمعية العامة لهذه الاتفاقية. وقد زاد مكثبي من دعمه للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي شرعت في النظر في التقارير والبلاغات الفردية للدول الأطراف. وقدّم ٢٥ من الكيانات ذات الحضور الميداني المساعدة للدول وللمجتمع المدني، وذلك مقارنة بأربعة كيانات في عام ٢٠٠٦. وشملت هذه المساعدة طائفة من المجالات منها توفير الدعم للتصديق على الاتفاقية وللوفاء بالتزامات في مجال الإبلاغ، وتقديم إسهامات متعلقة بالقوانين وإصلاح السياسات وبناء المؤسسات، ومساعدة المجتمع المدني. وأنشأت المفوضية واليونيسيف وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً استثمارياً جامعاً لعدة أطراف مانحة من أجل دعم توفير المساعدة التقنية ذات الصلة بالاتفاقية على المستوى القطري، وإثني أشجع الدول على المساهمة في هذا الصندوق. وما زالت المفوضية تشترك مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥١ - وبوصية من المفوضية ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الإدارات المعنية بالتسهيلات الخاصة بالمعوقين وذلك من أجل تحسين معايير هذه التسهيلات على نطاق الأمم المتحدة، ولا سيما في ما يتعلق بالاطلاع على وقائع الاجتماعات وعلى الوثائق. وشهدت تسهيلات الاطلاع على الوقائع والوثائق تحسناً في ما يتعلق باجتماعات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإلى حد ما اجتماعات مجلس حقوق الإنسان، وأصبحت متابعة اجتماعات الأمم المتحدة أسهل بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. وإني أرحّب بإطلاق مكتب حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أول تقرير صادر عن بعثة سلام تابعة للأمم المتحدة بشأن حقوق ذوي الإعاقة، وبالجهد الذي يبذلها المكتب في مجال الدعوة بوسائل منها بث سلسلة من البرامج الإذاعية، من أجل تمكين هؤلاء من الحصول على مزيد من الرعاية والتعليم والعمالة والصحة.

٥ - كبار السن

٥٢ - قدّم مكتبي الدعم لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٥ الذي دعت فيه الجمعية إلى النظر في جدوى وضع مزيد من الصكوك واتخاذ مزيد من التدابير من أجل التصدي لما يواجهه كبار السن من تحديات معينة تتعلق بحقوق الإنسان. والدول الأعضاء بصدد النظر في الأطر والآليات القائمة في مجال حقوق الإنسان وذلك بغية تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن وسد أي ثغرات فيها.

٦ - التمييز على أساس الوضع الصحي

٥٣ - واصل المكتب تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالفيروس والأشخاص المعرضين للإصابة به. وتم تزويد الحكومات بالمساعدة التقنية على مراجعة القوانين والسياسات والممارسات التي تشكل عوائق تحول دون وصول الجميع إلى خدمات الوقاية من الفيروس وعلاجه ورعاية المصابين به. ويتضمن تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس في دورته السادسة عشرة (A/HRC/16/69) تحليلاً من زاوية حقوق الإنسان للتحديات الراهنة التي تواجه التدابير العالمية في مجال التصدي للإيدز، وهو قد استخدم في الإعداد للاجتماع الرفيع المستوى المتعلق بالاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي عقدته الجمعية العامة في حزيران/يونيه. وشجعت المفوضية أيضاً عدداً من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على إدراج فيروس نقص المناعة البشرية في ما تقوم به من أعمال.

جيم - السعي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة أوجه عدم المساواة والفقر، بما في ذلك ضمن سياق الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية

١ - إعمال الحق في التنمية

٥٤ - يشكل موضوع "التنمية حق من حقوق الإنسان للجميع" الموضوع الرئيسي للاحتفال في عام ٢٠١١ بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية. ونتيجة للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة، شكلت هذه المناسبة مصدر إلهام للأنشطة الهادفة إلى تعزيز الحق في التنمية، التي ستستمر إلى ما بعد سنة الاحتفال بهذه الذكرى. وتقوم المفوضية بجمع بحوث ودراسات

تحليلية لأزيد من ٣٠ خبيراً دولياً في مجال الحق في التنمية. أما التقرير الذي سأقدمه بالاشتراك مع الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الحالية فهو يتضمن تفاصيل عن الأنشطة المنفذة في الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومنتداه الاجتماعي، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والإجراءات الخاصة، وهيئات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وقد ذكرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنها ترى أن الحق في التنمية يؤسس إطاراً محدداً يتعين ضمنه تنفيذ واجب التعاون والمساعدة الدوليين. وفي بيان مشترك مؤرخ ١ تموز/يوليه، أشار رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان إلى أنهم عاقدوا العزم على بذل جهود متضافرة لتعزيز تفسير معاهدات حقوق الإنسان وفق رؤية تستنير بمقاصد التنمية وتقوم على الترابط، وذلك من أجل إبراز جدوى وأهمية الحق في التنمية في تفسير أحكام معاهدات حقوق الإنسان وتطبيقها وفي رصد الامتثال لتلك الأحكام.

٥٥ - وقد شارك مكتبي في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي عُقد في اسطنبول في أيار/مايو. ويتضمن إعلان وخطة عمل اسطنبول، اللذان اعتمدهما المؤتمر، إحالات إلى حقوق الإنسان، مما يظهر الاعتراف العالمي المتزايد بأهمية حقوق الإنسان في بلوغ نتائج إنمائية ناجحة.

٢ - دمج جميع حقوق الإنسان في التنمية

٥٦ - تولّت المفوضية، بالاستناد إلى الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) وفي الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى التي عقدته الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، قيادة الجهود المشتركة بين الوكالات المبذولة ضمن إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مواصلة دمج حقوق الإنسان في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة لتحقيق التنمية وتعزيز تماسك السياسات والتنسيق وتنمية القدرات حتى تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على الاستجابة بمزيد الفعالية للأولويات الوطنية. وبناء على طلب من الأمين العام، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إنشاء آلية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان. واتضح من الأعمال الأولية التي قامت بها الآلية لتحديد الدعم المطلوب وجود طلب كبير على المستوى القطري. وقد أسهمت أشكال حضور المفوضية في الميدان، ومنها المستشارون في مجال حقوق الإنسان الموجودون داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في دمج حقوق الإنسان ضمن برامج التنمية.

٥٧ - وتوصل الاجتماع العام الرفيع المستوى التي عقدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية إلى اتفاق تاريخي حول أهمية حقوق الإنسان في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لبلوغ هذه الأهداف، وذلك بإدراج ثمانية حقوق محددة من حقوق الإنسان في خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية. وأسهمت المفوضية في العمليات التحضيرية، بوسائل منها تنفيذ استراتيجية للاتصالات وحملة للدعوة، وإجراء بحوث وتحليل للسياسات، وتقديم الدعم للإجراءات الخاصة بشأن المسائل ذات الصلة بالأهداف، وزيادة المشاركة والإسهامات في الأعمال التحضيرية والتقارير المواضيعية لفرقة العمل المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية، التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد أبرز رؤساء هيئات معاهدات حقوق الإنسان، في بيان مشترك أصدره بمناسبة الاجتماع العام الرفيع المستوى، أهمية معايير حقوق الإنسان الدولية في بلوغ الأهداف الإنمائية.

٣ - مكافحة الفقر

٥٨ - في ما يتعلق بمكافحة الفقر، تتمثل أولويتي في المساعدة على ترجمة الالتزامات المذكورة أعلاه إلى نتائج عملية في مجال حقوق الإنسان. فقد عرضت خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى التي عقدته الجمعية العامة أن يقدم مكتبي الدعم إلى جميع الدول الأعضاء التي ترغب في تصدر عملية دمج حقوق الإنسان في خطط التنمية الوطنية. وفي إكوادور، تعاونت وزارة التخطيط مع المفوضية في وضع منهجية لدمج حقوق الإنسان في عمليات تخطيط التنمية الوطنية. واستمر هذا العمل في عام ٢٠١١ بالتركيز على قطاع المياه.

٥٩ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، وضعت المفوضية ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون الوكالة السويدية للتنمية الدولية، الصيغة النهائية لأداة في مجال تقييم السياسات بعنوان "حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في استراتيجيات قطاع الصحة: تقييم اتساق السياسات". ويجري اختبار هذه الأداة على الصعيد القطري. وبلاستناد إلى إحدى عمليات رصد الميزانية على أساس الحقوق، المنفذة في ليبيريا وهايتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، انتهت المفوضية من وضع الصيغة النهائية لمجموعة من مواد التعلم في مجال عمليات الميزانية وحقوق الإنسان، موجهة لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء الوطنيين على دمج حقوق الإنسان في استراتيجياتهم لتحقيق التنمية الوطنية والحد من الفقر. ويجري اختبار هذه المجموعة التعليمية ووحدات تدريب المدربين في أفريقيا حيث يلقي ذلك الدعم من الشركاء الوطنيين والشركاء ومن الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٤ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٠ - قام مكتبتي بأنشطة في مجال الدعوة للتدريب على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أهلية المقاضاة على هذه الحقوق في إسبانيا وإكوادور وبنن وبوركينا فاسو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وتوغو والرأس الأخضر والسلفادور والسنغال وكوستاريكا ومالي والمكسيك والنيجر ونيكاراغوا. وتدرج هذه الأنشطة ضمن الخلفية التي قام عليها تصديق البروتوكول الاختياري من قبل إسبانيا وإكوادور، والتوقيع عليه من قبل كازاخستان وكوستاريكا، وإقراره من قبل برلمان السلفادور.

٦١ - وقدم مكتبتي الدعم لمسألة تعميم المعايير الدولية بشأن الحق في السكن اللائق في القانون والممارسة المحليين. ففي قيرغيزستان، أسهمت أنشطة المفوضية في مجال الدعوة في دمج لغة حقوق الإنسان في مشروع قانون الإسكان. وفي طاجيكستان، ذكرت المنظمات غير الحكومية أن السلطات أصبحت، بعد الأحداث التي نظمها المفوضية، تتحلى بمزيد الانفتاح على مناقشة قضايا من قبيل الحصول على معلومات عن التخطيط الحضري والوصول إلى العدالة، وأصبحت المحاكم تعي قضايا الإسكان بقدر أكبر. وفي العديد من الولايات القضائية، منح القضاة الحماية والتعويض وإعادة التوطين لمن تم إجلاؤه من مسكنه. وفي صربيا، أفضت أنشطة الدعوة والتدريب إلى مزيد الانفتاح في إجراء مناقشة لقضايا حقوق الإنسان في علاقتها بالإسكان والحالات إجلاء أفراد طائفة "روما" من مساكنهم.

٦٢ - وفي هايتي، أصدرت المفوضية توجيهات محددة في ما يتعلق بحالات الإحلاء القسري. وقدمت الدعم أيضا إلى المنظمات غير الحكومية في هايتي في رصد الشواغل المتعلقة بالحماية وبناء القدرات مع لجان المخيمات والمجموعات النسائية.

٦٣ - وقام قسم حقوق الإنسان التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بتشييد مدرستين في منطقة أودينيه الشمالية، مما يسهل استفادة الأطفال إلى التعليم.

٦٤ - وقدم المكتب القطري للمفوضية في كمبوديا المساعدة في ما يتعلق بـ ٤٢ منازعة من منازعات الأراضي بين القرويين والشركات، وكذا المشورة القانونية للسلطات في المحافظات والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية. وفي كولومبيا، قدمت المفوضية المشورة القانونية في سياق المناقشات بشأن ضحايا قانون استعادة ملكية الأراضي، وذلك بهدف التعويض لضحايا النزاع المسلح الداخلي وإعادة الأراضي للملايين من المشردين.

٥ - حماية حقوق الإنسان في سياق الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية

٦٥ - إنني أشعر بقلق بالغ إزاء المجاعة التي تضرب القرن الأفريقي حالياً، وهي تشكل مناسبة أليمة للتذكير بأن احترام حقوق الإنسان هو أمر أساسي في منع الأزمات الاقتصادية والغذائية المناخية الكبرى. ولئن كان الجفاف هو السبب - وكذا الصراع والاحتلالات الهيكلية الأوسع نطاقاً - فإن المجاعة هي نتيجة بالأساس لفشل الحوكمة والتعاون الدوليين. فالقانون الدولي يلقي على عاتق الدول، فرادى ومجموعة، مسؤولية عن تنفيذ تدابير التأهب للجفاف، وبخاصة في ضوء تغير المناخ. ويقتضى أيضاً منها التصدي لهذه الأزمات على نحو يمثل لمعايير حقوق الإنسان، كما أنه يفرض على القادر منها واجب التصدي لها إذا كان في ذلك إنقاذ للأرواح.

٦٦ - وما زال مكتبي يشارك في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم، مسهماً بذلك في تحديث إطار عملها الشامل الذي يدمج نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي العالمي. وقدمت المفوضية المشورة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن العلاقة بين الأمن الغذائي والأمن البشري وحقوق الإنسان والنزاع في سياق تغير المناخ في بلدان شريط الساحل. وأعدّ مكتبي في نيبال القوائم المرجعية بشأن الحماية، التي يجري إدراجها في ضمن مجموعتي الخدمات اللوجستية والمواد الغذائية من الخطة التنفيذية التي أعدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للبلد. وتابع المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء أثر أزمة الغذاء العالمية، وعمل بشكل وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بشأن إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي.

٦٧ - وعملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/١١، يقوم مكتبي بإجراء دراسة تحليلية للعلاقة بين حقوق الإنسان والبيئة، سيتم عرضها على المجلس في دورته التاسعة عشرة.

دال - حقوق الإنسان في سياق الهجرة

٦٨ - بصفتي رئيسة للفريق العالمي المعني بالهجرة، تكلمت أمام المنتدى العالمي الرابع للهجرة والتنمية، الذي عُقد في بويرتو بايرتا، المكسيك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حيث دعوت إلى إنهاء تجريم المهاجرين غير النظاميين. ونظمت المفوضية حلقة نقاش بشأن تعرض المهاجرين للتمييز والعنصرية وكره الأجانب، ودعت، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى عقد مائدة مستديرة بشأن بدائل الاحتجاز الإداري للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين وعديمي الجنسية.

٦٩ - وخلال فترة رئاستي للمنتدى العالمي، أصدر المنتدى بياناً تاريخياً دعا فيه الدول إلى حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في الحالات غير النظامية. وفي أيار/مايو، شاركت المفوضية، بوصفها عضواً في الهيئة الثلاثية للفريق العالمي المعني بالهجرة، في ندوة عقدها الفريق بشأن موضوع "الهجرة والشباب: تسخير الفرص لتحقيق التنمية".

٧٠ - وقامت المفوضية، بوصفها رئيسة فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بتنظيم نشاط مواز خلال الدورة السابعة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، سلط الضوء على أدوار مختلف كيانات الأمم المتحدة في حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص. وأُطلق منشور المفوضية المعنون التعليقات على المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، في بانكوك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، شاركت المفوضية في عدة فعاليات إقليمية في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان للتصدي لمسألة الاتجار بالأشخاص.

٧١ - وواصلت الدعوة إلى مواصلة التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتفعيلها، خلال عام ٢٠١٠، الذي تصادف فيه الذكرى السنوية العشرون لاعتمادها. وشرع المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية في إجراء دراسة عن الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونظم المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أول حوار بشأن حقوق الإنسان والهجرة في وسط أفريقيا، وفر منبرا للدعوة إلى التصديق على الاتفاقية واستعراض السياسات القائمة. وفي المكسيك، عملت المفوضية على رصد حالة المهاجرين العابرين، وهو موضوع كان محور تركيز البعثة التي قمت بها إلى هذا البلد في تموز/يوليه. وأثناء زيارتي إلى أستراليا في أيار/مايو، دعوت الحكومة إلى البحث عن بدائل للاحتجاز الإلزامي للمهاجرين وكفالة أن تؤدي الترتيبات الثنائية والإقليمية في هذا الصدد إلى صون حقوق الإنسان بشكل كامل. وفي كلمتي الافتتاحية أمام مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه، أثرت أوجه القلق المتعلقة بالمهاجرين من شمال أفريقيا، بما في ذلك المزايم بشأن المهاجرين على متن القوارب الغارقة تركوا يغرقون رغم القدرة المزعومة للوحدات الأوروبية الموجودة على مقربة منهم على إنقاذهم.

هاء - مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون والمجتمع الديمقراطي

٧٢ - تستخدم منظومة الأمم المتحدة المذكرة الإرشادية التي أعدها الأمين العام بشأن نهج الأمم المتحدة إزاء العدالة الانتقالية، المعتمدة في آذار/مارس ٢٠١٠، باعتبارها معياراً موحداً لدعم إنشاء وتسيير أعمال آليات العدالة الانتقالية.

٧٣ - وواصل قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الرصد والإبلاغ في ما يتعلق بالتقدم المحرز في المحاكمات المتبقية التي أوصلت بإجرائها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في ما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال أزمة ٢٠٠٦، والدعوة إلى متابعة توصيات لجنة تيمور - ليشتي لتقصي الحقائق والاستقبال والمصالحة. وواصلت متابعة التطورات في سري لانكا عن كذب والدعوة إلى متابعة عمل فريق الخبراء الذي شكّله الأمين العام، الذي نظّر في الخيارات المتعلقة بالمساءلة عن الجرائم الماضية المزعومة.

٧٤ - ونظم مكتبي حلقتي عمل للخبراء لمعالجة المسائل الناشئة في مجال العدالة الاجتماعية، من قبيل التصدي لانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عمليات العدالة الانتقالية؛ وتحقيق أقصى قدر من الفرص للتنسيق بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من جهة، والعدالة الانتقالية، من جهة أخرى. وفي شباط/فبراير، نظم المكتب حلقة دراسية نوقشت فيها التجربة مع المحفوظات باعتبارها وسيلة لضمان الحق في معرفة الحقيقة. وساعد المكتب أيضا في إنشاء لجنة العدالة الاجتماعية والمصالحة في توغو، حيث جرى جمع أكثر من ١٧ ٠٠٠ شهادة في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وساعد مكتب المفوضية في نيبال على إشراك الضحايا في الحوار بشأن العدالة الانتقالية والدعوة إلى زيادة إمكانية مجموعات الضحايا للجوء إلى السلطات، بسبل منها تقديم التدريب بشأن عناصر مشاريع قوانين السعي إلى معرفة الحقيقة وعقد ثلاث جلسات تشاور بشأن مشاريع القوانين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، بهدف استقطاب مجموعات الضحايا إلى المشاركة على الصعيد الوطني.

٧٥ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، نشرت المفوضية تقريرا عن عملية المسح، وثّقت فيه أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وفي آذار/مارس، قدمت المفوضية مشورة تقنية بشأن مشروع قانون أعدته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إنشاء غرف خاصة للمحاكمات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٦ - وفي هايتي، قدمت مساعدة تقنية تتعلق بالتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في عهد جان - كلود دوفالييه.

٧٧ - وقدم مكتبي دعماً تقنياً لوضع أطر لحماية الضحايا والشهود في الإجراءات القضائية وشبه القضائية أو غير القضائية في الأرجنتين وأوغندا وتوغو ونيبال. وفي أوغندا أيضاً، نظم المكتب حلقة دراسية رفيعة المستوى للخبراء بالاشتراك مع اللجنة الأوغندية لإصلاح القوانين ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وعُقدت حلقة دراسية إقليمية بشأن هذه القضايا في نيبال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وفي أيار/مايو، نُظمت المفوضية اجتماعاً للخبراء بشأن المنظورات الجنسية وبرامج حماية الضحايا والشهود، بدأ في أعقابها وضع أداة بشأن الجوانب الجنسانية للضحايا والشهود.

٧٨ - ويقوم مكتبي بتشجيع التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهو ما برح يعزز علاقته مع المحكمة في إطار اتفاق العلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والأمم المتحدة، الذي وافقت عليه الجمعية العامة عام ٢٠٠٤.

٧٩ - ولما كانت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عنصراً مهماً لنظام الحماية الوطني فقد دعمت المفوضية إنشائها بتقديم المشورة القانونية والتقنية لأكثر من ٢٠ دولة ولنحو ٤٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لتعزيز قدراتها على الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (قرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤، المرفق). ونُظمت المفوضية حلقة دراسية في مجال حقوق الإنسان مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لأعضاء البرلمان والمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من نيجيريا وغامبيا وليبيريا وأوغندا وسيراليون وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٨٠ - وعُقد اجتماع للخبراء بشأن حقوق الإنسان والعدالة التقليدية في جنوب أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ نُظمت حلقة دراسية تدريبية إقليمية بشأن حقوق الإنسان والانتخابات بالتعاون مع مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية في غابون وشبكة برلمانية وسط أفريقيا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وواصلت المفوضية تقديم الدعم للدول الأعضاء لضمان ارتكاز عمليات إنشاء وتطوير الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة والشرطة ووكالات إنفاذ القانون، سواء في سياق ما بعد النزاع أو الإنعاش المبكر أو التنمية، على القانون الدولي لحقوق الإنسان. وساهمت المفوضية في وضع مجموعة من المذكرات الإرشادية بشأن إصلاح القطاع الأمني. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدرت المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام دليل تنفيذ يتضمن قائمة بمؤشرات سيادة القانون وخلاصة جامعة ذات صلة لأدوات المشاريع.

٨١ - وقامت المفوضية، بوصفها قائدة للفريق العامل المعني بحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في شباط/فبراير، بتنظيم الندوة الأولى من خمس ندوات إقليمية للخبراء، بغية تأمين احترام المبادئ الأساسية لحق المتهمين بجرائم إرهابية في محاكمة عادلة. ووضع الفريق العامل دليلين مرجعيين في مجال حقوق الإنسان، بشأن البنية التحتية الأمنية وبشأن توقيف الأشخاص وتفتيشهم في سياق مكافحة الإرهاب. وبناء على طلب مجلس حقوق الإنسان، نُظِّمَت حلقتا نقاش، إحداهما في آذار/مارس بشأن حقوق الإنسان في سياق الإجراءات المتخذة للتصدي لاحتجاز رهائن من قبل إرهابيين، وأخرى في حزيران/يونيه بشأن حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب.

٨٢ - وواصل مكثي المناذاة بإحقاق حقوق المحتجزين في المراجعة القضائية لاحتجازهم من قبل محكمة مستقلة ومحيدة وفي السعي إلى التعويض عليهم لما تعرضوا له من تعذيب وسوء معاملة وغير ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، وكذلك المناذاة بحق المحتجزين قبل المحاكمة في الحصول على مشورة قانونية ومحاكمة سريعة أو الإفراج عنهم. وفي عام ٢٠١٠، حصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على إذن بزيارة جميع مراكز الاحتجاز في البلد. وحصلت المفوضية في كمبوديا على إذن بزيارة جميع السجون المدنية في البلد، وفي غينيا، ساعدت المفوضية ٦٠ شابا جرى احتجازهم في أعقاب مظاهرات قاموا بها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في الحصول على مساعدة قانونية من مجموعة من المحامين المتطوعين.

٨٣ - ونفذت المفوضية، اقتناعاً منها بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يسهم في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة وسيادة القانون والديمقراطية، برامج تثقيفية في مجال حقوق الإنسان، وقدمت المساعدة إلى الحكومات والمؤسسات والمجتمع المدني ووضعت أدوات متصلة بذلك. كما وضعت منهجيات للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان على أساس أفضل الممارسات، وفي آذار/مارس ٢٠١١ اشتركت المفوضية مع مؤسسة إكويتاس - المركز الدولي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، في نشر دليل بعنوان تقييم أنشطة التدريب في مجال حقوق الإنسان: دليل المربين في مجال حقوق الإنسان. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ شرعت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في المرحلة السابعة من مشروع المساعدة المشتركة للمجتمعات المحلية، الذي سيوفر مدحا لدعم مشاريع التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في ١٤ بلدا.

٨٤ - وفي سياق البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، نشرت المفوضية نتائج تقريرها التقييمي (A/65/322) للمرحلة الأولى من البرنامج (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، الذي ركز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي. وتقوم المفوضية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنفيذ استراتيجيات نشر خطة العمل للمرحلة الثانية من البرنامج العالمي (٢٠١٠-٢٠١٤)، بالتركيز على التعليم العالي وتدريب المعلمين والمربين والموظفين المدنيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والعسكريين في مجال حقوق الإنسان (انظر A/HRC/15/28).

واو- حماية حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن

٨٥ - يشكل النزاع المسلح والعنف وانعدام الأمن السياق الذي تُرتكب فيه كثير من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان دون حسيب أو رقيب. والمستجدات الأخيرة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل البحرين وتونس والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، وغيرها من الحالات، مثل الحالة في كوت ديفوار والسودان (أبيي وجنوب كردفان)، تسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى استحداث وسائل مستدامة لمنع تصعيد العنف وحماية المدنيين بسرعة وفعالية. وفي عام ٢٠١١، أصدرت المفوضية بيانات علنية قوية، وأوفدت بعثات رفيعة المستوى إلى تونس ومصر، وقدمت الدعم للجان التحقيق المستقلة في الجمهورية العربية الليبية وكوت ديفوار، وواصلت تعاطيها مع مجلس الأمن بهدف ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان.

٨٦ - وواصل مكنتي تعزيز قدراته على الاستجابة لحالات الطوارئ، لا سيما من خلال قسم الاستجابة السريعة التابع له، الذي دعي في عام ٢٠١١ أكثر من أي عام آخر، للتدخل بما في ذلك فيما يتعلق بتفسير تنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة (انظر الفقرات ٦-٩ أعلاه). وفي عدة حالات عرضت تقديم ما يمكن للمفوضية أن توفره. وأوفدت البعثتين المذكورتين أعلاه إلى تونس (في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير) ومصر (آذار/مارس - نيسان/أبريل) حتى يمكن مناقشة كيفية مواجهة التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان مع النظراء الوطنيين والدوليين وتقصي سبل التعاون خلال المراحل الأولى من الفترة الانتقالية.

٨٧ - وفي نهاية حزيران/يونيه قمت، بالاتفاق مع الحكومة اليمنية، بإيفاد بعثة إلى اليمن للاضطلاع بتقييم أولي لحالة حقوق الإنسان. وسأقدم تقريراً عن ذلك إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة، وفقاً للبيان المشترك بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن الذي صدر في دورته السابعة عشرة.

٨٨ - وفي أعقاب أحداث العنف التي وقعت في جنوب قيرغيزستان في عام ٢٠١٠، أوفدت بعثة إلى أوش لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، ومساعدة الضحايا في الحصول على تعويضات، وتقديم المشورة إلى سلطات إنفاذ القانون والقضاء بشأن سبل تعزيز قدراتها على حماية حقوق الإنسان. وتوفر البعثة الحماية بوجودها، بما يبين الدور البالغ الأهمية الذي تستطيع المفوضية الاضطلاع به في منعها انتهاكات حقوق الإنسان التي تهدد الأرواح والتصدي لها.

٨٩ - وواصل قسم حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قيادة مجموعة الحماية فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية الشاملة في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠. وقام القسم في معرض تكيفه مع المستجدات بإعادة تصميم استراتيجيته بحيث تركز على حماية الأشخاص المشردين داخليا والمجتمعات المحلية المتضررة وسيادة القانون وحقوق الإنسان في السياسة العامة، بما في ذلك إعادة الإعمار.

٩٠ - ويشارك مكنتي في المناقشات الدولية التي بدأت في جنيف في أعقاب الأحداث التي وقعت في جورجيا في آب/أغسطس ٢٠٠٨ ويؤكد على أن جميع الجهات المكلفة بالمسؤولية، بما في ذلك السلطات الحاكمة، مسؤولة عن ضمان تمتع جميع الأشخاص بكل حقوق الإنسان دون تمييز. وفي أفغانستان، يضطلع عنصر حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان واللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان بجهود مشتركة من أجل تقليص تأثير النزاع على المدنيين إلى أدنى حد ممكن.

٩١ - وقام قسم حقوق الإنسان التابع للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بالدعوة إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في عملية الوساطة بدارفور، بسبل من بينها تقديم الدعم لمشاركة المجتمع المدني في محادثات الدوحة للسلام.

٩٢ - وفي كولومبيا، عززت المفوضية رصدها لحالات العنف الجنسي المرتكب في سياق النزاع المسلح وركزت على أهمية إشاعة ظروف آمنة وتدعو إلى الثقة من شأنها تشجيع النساء على الإبلاغ عن أعمال العنف الجنسي. وفي السلفادور، قدمت المفوضية المشورة في صياغة قانون جديد بشأن العنف ضد النساء، اعتمد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٩٣ - ووضع مكنتي وإدارة عمليات حفظ السلام الصيغة النهائية لمفهوم عملاني بشأن حماية المدنيين ودمج حماية المدنيين في التخطيط للبعثات، وأجرى عملية تقييم للموارد والقدرات اللازمة لتنفيذ الولايات لحماية المدنيين. وقدم المكتب أيضا مشورة بشأن استراتيجيات حماية المدنيين التي وضعتها عمليات الأمم المتحدة للسلام، في كوت ديفوار ودارفور مثلا، وساهمت في وضع مجموعة برامج تدريبية بشأن المفاهيم العملية للعسكريين

العاملين في قوات حفظ السلام. والمفهومان اللذان تركز عليهما المفوضية في عملها في هذا المجال هما التكامل والطابع المتآزر بين القانون الإنسان الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والدور المحوري الذي تضطلع به حقوق الإنسان في توفير الحماية الفعالة للمدنيين في حالات النزاع.

٩٤ - واستكمل مكتبي تقريرين عن الدروس المستفادة والممارسات السليمة والتحديات المستمرة في دمج حقوق الإنسان في عمل الشرطة والقوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة. وفي مجال إصلاح القطاع الأمني، قدّم مكتبي الدعم للجهود المشتركة بين الوكالات لوضع مجموعة من المذكرات الإرشادية تهدف إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة على دعم إنشاء قوة أمنية مهنية تمثل لحقوق الإنسان وتخضع للمساءلة. وكلف الأمين العام المفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام بقيادة المشاورات داخل منظومة الأمم المتحدة لاستعراض الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى قوات الأمن من خارج الأمم المتحدة من أجل كفالة الامتثال الصارم للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي للاجئين.

٩٥ - وفي عدد متزايد من البلدان، يؤدي ارتفاع مستويات الجريمة العنيفة، بما في ذلك جرائم القتل أو التعذيب أو الاختفاء أو العنف الجنسي والجنساني، إلى تعريض الأشخاص لانتهاكات حقوق الإنسان وتقويض العمل الديمقراطي للدولة بصورة خطيرة. وتفتقر الحكومات في الغالب إلى الموارد، وفي بعض الأوقات إلى الإرادة اللازمة لمعالجة الموقف بشكل مناسب، فإما تتقاعس عن اتخاذ موقف، أو تلجأ إلى سياسات وتدابير تتنافى والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٩٦ - والتمست بعض البلدان المشورة من المفوضية في هذا الصدد. ونشرت المفوضية ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقريراً عن أمن المواطنين يؤكد على ضرورة اتباع نهج شامل يقوم على أساس حقوق الإنسان إزاء الجريمة والعنف، بدلاً من السياسات المتشددة التي تركز على السيطرة والقمع. وقدّمت المفوضية التعاون التقني إلى معهد السياسات العامة التابع للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بشأن حقوق الإنسان في مجال وضع سياسة لأمن المواطنين للدول الأعضاء، وشاركت في أنشطة مع منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى من أجل بناء قدرات الحكومات في هذا المجال.

٩٧ - وفي المكسيك، نادت المفوضية بعدم استخدام القوات العسكرية في مهام حفظ النظام العام، وبمقاضاة العسكريين الذي يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان في محاكم مدنية. وفي عدة بلدان، قامت المفوضية بتقديم المشورة بشأن إصلاح الشرطة والسجون ودعم وضع

وتنفيذ برامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن المكلفة بمهام حفظ النظام العام. وفي غواتيمالا، قدمت المفوضية مساعدة تقنية للكونغرس في مجال التشريعات المتعلقة بقضايا الأمن والعدالة.

ثالثا - استنتاج

٩٨ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، سعى مكنتي إلى الاستجابة سريعا للأزمات في مجال حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم. كما واصل التصدي للقضايا المزمّنة في مجال حقوق الإنسان ودعم أنشطة وضع المعايير، واستعراض مجلس حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى تعزيز نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات. إلا أن أحد التحديات التي تواجه المفوضية هو إعطاء العدد المتزايد من الولايات ما تتطلبه وتستحقه من أولوية واهتمام بالتفاصيل. وأرحب بقرار الجمعية العامة النظر أثناء دورتها الحالية في سبل إتاحة الموارد اللازمة على وجه السرعة للاستجابة للولايات العاجلة والحساسة من حيث التوقيت التي ينشئها المجلس.

٩٩ - ولا خلاف على أهمية حقوق الإنسان بالنسبة لجميع أنشطة الأمم المتحدة. وإنني أحث المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لبرنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يجعله قادرا على أن يشكل عن حق الدعامة الثالثة للمنظمة ويلبي المطالبة المشروعة لكل الأشخاص في جميع أصقاع الأرض بالتمتع الكامل وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان.

